اسم المصدر: اليوم / اليوم الاقتصادى
التاريـــخ: 19-05-2010 رقم العـدد: 13487 رقم الصفحة: 3 مسلسـل: 16 رقم القصاصة: 1

قال إن الرهن العقاري "معلق" .. والاستمرار في الوحدة النقدية هو الحل

العساف: موافقة المليك على رفع رأس مال الصندوق الصناعي إلى 30 مليار ريال

■ صرفنا 180 مليار ريال على المشاريع الجديدة بزيادة 37 بالمائة

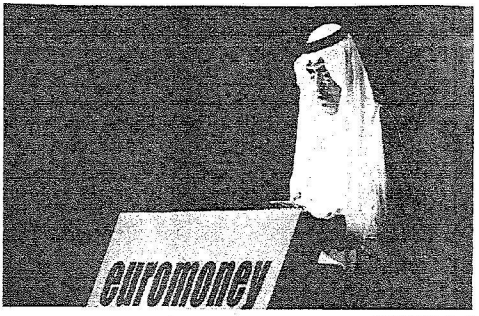

العساف خلال إلقاء كلمته

د العساف لحظة وصوله مؤتمر اليوروموني 2010 امس (رويترز)

■ لانشعر بالقلق من أسعار النفط.. ولدينا خطط مستقبلية لمواجهة أي أزمات

■ الجاسر: سياستنا البنكية المحافظة أسهمت في خروجنا من عنق الزجاجة

اسم المصدر: اليوم / اليوم الاقتصادي

التاريخ: 19-05-2010 رقم العدد: 13487 رقم الصفحة: 3 مسلسل: 16 رقم القصاصة: 2

عبد الله العماري - الرياض

كشف وزير الماليـة الدكتور إبراهيم العسـاف عن صدور موافقة خادم الحرمين الشـريفين الملك عبدالله بـن عبدالعزيز بدعم الصنـدوق الصناعي بمبلغ 10 مليارات ريال.

وقال عقـب رعايته مؤتمـر اليوروموني 2010م: رفعنا لمقام خـادم الحرمين الشـريفين أن الإقبال علـى القطـاع الصناعي كبيـر جداً رغـم أن موارد الصندوق رفعت قبل سـنوات قليلـة إلى 20 ملياراً، وهذا الإقبال يحتاج لدعم إضافي، ومباشرة تجاوب حفظه الله ووافق على دعم الصنـدوق الصناعي، فأصبحت المـوارد المتوفرة للصنـدوق الصناعي 30 ألف مليون ريال.

وزف البشـرى للقطاع الصنـاعي بموافقة خادم الحرمين الشريفين بدعم الصندوق الصناعي بمبلغ 10 آلاف مليـون ريال من خلال وديعة قرض حسـن للصندوق.

وأضـاف: أما فيمـا يتعلق بإقـراض البنوك في قطاع المقـاولات لا أتفق مع مـن يقولون إن هناك إقراضـاً ولكـن بعض الأحيـان تصل البنـوك الحد الأعلى حسـب معايير مؤسـسة النقد المطبقة على البنـوك، وبخصوص تحويـل الصنـدوق إلى بنك، أكد العسـاف أن موضوع تحويلـه تم بحثه وما زال يبحث ولكن يجب أن نعرف أنه عند تحويله إلى بنك فالتكلفة على القطاع الصناعي سـتتغير لذلك يتم دراسة هذا الموضوع وتأثيره على القطاع الصناعي.

وأوضح أن أزمة اليونان سيسـتفيد منها الاتحاد النقـدي الخليجـي كتجربة، مشـيراً بقولـه" نحن ماضون في الاتحاد النقدي الخليجي".

وبالنسـبة للقطاع النفطي فقد نفذ منه نسـبة تصـل إلى أكثر من النصف، بالنسـبة للحكومة وما صـرف على المشـاريع في 2009 يصل إلـى 180 مليار ريال بزيادة 37 بالمائة عن 2008

وأكد انه "لايشعر بقلق" اتجاه أسعار النفط رغم الأزمة العالميـة وقد مررنا بظـروف أصعب وخاصة العام الماضي ولا أشـعر بالقلق وسـوف نستمر في المشاريع التنموية التي التزمنا بها.

وحول توقعاته بعجز الميزانية، قال: لا نسـتطيع التنبؤ لان أسـعار النفط في تذبذب فقد وصلت ما بين 65 دولارا إلى 84 دولارا ليومين سابقين وصلت إلى 70 دولارا لبرميل النفط.

أما مايتعلـق بموضوع الرهن العقـاري أضاف: أن هناك أمورا بسـيطة معلقة فـي موضوع الرهن العقاري، وهناك اهتمـام في الموضوع، وهي أمور عالقة تبحث بين مجلس الوزراء ومجلس الشـورى، واصفا بأنها إجراءات طبيعية.

وبشـأن إلغاء الرسـوم الجمركية علـى الحديد والأسـمنت المستورد، أوضح العسـاف أن الإجراءات التـي تحدث في الوقـت الراهن من حيث الدراسـة التـي أحيلت إلى لجنـة الاتحاد الجمركي لدراسـة المقترح وهو إجراء طبيعي ومن ثم تحال إلى لجنة الاتحاد المالي والاقتصاد في المجلس.

وأشـار الى أن توقعـات صندوق النقـد الدولي الأخيـرة ترجح أن يحقـق الاقتصـاد العالمي نمواً بنسـبة 4,25 بالمائـة في عامـي 2010/2011 م وهو أبطأ مـن المعتاد حسـبما يراه بعـض المحللين في فترات التعافي السابقة.

وأضـاف الدكتـور العسـاف: ان هـذا التعافي يتصف بعـدم كونـه متوازنـا لأنه بـدأ قويا في الدول الناهضة والنامية وضعيفا في الدول المتقدمة وانـه على الرغم من هذا التعافي إلا أن الاسـتقرار لم يترسـخ بعـد مبينا أن مـن بين المخاطـر التي يواجههـا الاقتصاد الدولي هشاشـة المالية العامة وارتفاع نسـبة الديـن العام في العديـد من الدول خاصة المتقدمة.

وشـدد على أن اقتصاد المملكة كان تأثره بفضل الله ثم بفضل السياسـات الاقتصادية الملائمة التي سـارت عليها الحكومة السـعودية خلال السـنوات الماضيـة تأثـرا محـدودا مؤكـدا أن السياسـات السـعودية ونتائجها لقيت إشـادة من المؤسسات الماليـة والدولية ومـن المتابعين لتطـورات الأزمة المالية الدولية".

وأوضـح العسـاف ان الحكومة تواصـل تنفيذ برنامجها الاستثماري في سـعي منها لحفز النمو وإيجـاد مزيـد من فـرص العمـل للمواطنين حيث بلغت الزيادة في الإنفاق الاسـتثماري في ميزانية هـذا العام 2010م 16 بالمائة مقارنة بالعام السـابق 2009م والـذي بـدوره زاد بنسـبة 36 بالمائـة عن العام الذي سـبقه وتتحـد أولويات هـذا الإنفاق ويتم تخصيصها وتوزيعها فـي المجالات المختلفة ومنها مشـاريع البنية التحتية بنـاء على أولويات الجهـة المعنية ومتطلبات خططهـا التنموية آخذا بعـين الاعتبار سـقف الإنفـاق الحكومي المحكوم بالإيرادات المتوقعة".

وقـال: إن ما صـرف على المشـاريع العام الماضي بلغ حوالي 180 مليـار ريال بزيادة 37 بالمائة عن عام 2009م فيمـا بلغ عدد العقود التـي أجازتها وزارة الماليـة العام الماضي 1639 عقـداً وهي العقود التي تتجاوز قيمتها خمسـة ملايين ريال بمبلغ 126,88 مليار ريال بزيادة بنسبة 24 بالمائة عن عام 2008م.

وأضـاف: أن وزارة المالية أجازت منذ بداية العام الحالي وحتى نهاية شـهر إبريل الماضي 652 عقداً بقيمـة تصل نحـو 90 مليـار ريال "مبينـا أن هذا التوسع في الإنفاق الاستثماري إضافة إلى الإنفاق المتزايد على التشـغيل والصيانة وتوريد الخدمات الأخرى يفتح فرصا كبيرة للقطاع الخاص.

من جانبـه دعا محافظ مؤسـسة النقـد العربي السـعودي "سـاما" الدكتـور محمد الجاسـر إلى التعامـل بطرق غير نمطية في السياسـات البنكية والمصرفيـة، مبينـا أنهـم في حاجة للسلاسـة في النظـام البنكـي حتى يسـتطيع تفـادي الأزمات الطارئة. ومشيرا إلى أن النظم والسياسات البنكية أحد الأسـباب الأساسـية في الأزمة العالمية، مشيرا إلى أن النظام البنكي في السعودية أثبت قدرة على معالجة هذه الأزمة.

وأشـار الى أن الهدف الأساسي خلال فترة الأزمة كان مكافحة التضخم وهـذا يعتبر غير كاف نظراً لخطـورة الأزمة المالية، وقد اتخذت البنوك المركزية سياسات وإجراءات اسـتثنائية، وقامت بشراء جميع الأصـول، وحقنت المزيد مـن السـيولة ورأس المال إلى السـوق. وأفاد أن المملكـة قامت بتوجيه بعض الوفورات المالية إلى دعم الموازنة العامة للدولة والتي شـهدت عجزا للمرة الأولى من أكثر من 5 سـنوات، والانفاق الحكومي المرتفع الذي ساعد على استمرار دوران العجلة الاقتصادية. وقلل من حدة التداعيات من خلال الاسـتمرار في الحفاظ على الإنفاق المرتفع، وزيادة حجم الإنفاق الرأسمالي بالداخل مما يعوض انخفاض الاسـتثمارات الخارجية.

وشـدد الجاسـر علـى متانـة النظـام المصرفي السـعودي وان النظام البنكي في السعودية أثبت قدرة علـى تفادي الأزمـات الطارئة، وأن "سـاما" تقوم بعمل اختبارات تحمل للبنوك المحلية بصفة دوريـة منوهـاً إلـى أن مصارف المملكـة هي الأقل استدانة من بين دول مجلس التعاون الخليجي.

وبين أن بـدء الدول الخليجية في عملية الاتحاد النقدي المستول عن إصدار العملة الخليجية الموحدة تعد خطوة ونقلة نوعية للوصول إلى البنك المركزي الخليجي.

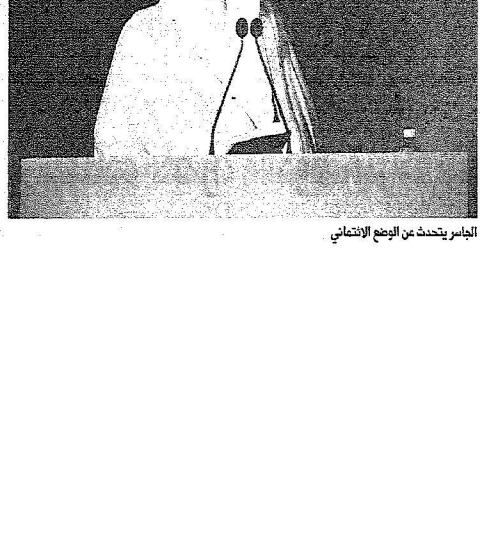

الجاسر يتحدث عن الوضع الائتماني